مؤقت

مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٩٥١
الخميس، ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، الساعة ١٣/١٥
نيويورك

الرئيس:	السيد بوعلاي	(البحرين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	البرازيل	السيد سيمويس
	البرتغال	السيد مونتيرو
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيدة همرشولد
	الصين	السيد ليو جيئي
	غابون	السيد إسونغي
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد تيكسيرا دا سيلفا
	كوستاريكا	السيد نيهاوس
	كينيا	السيد ماهوغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غرينجر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا (S/1998/1110)

98-86600

افتتحت الجلسة الساعة ١٣/١٥

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس: بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد، باسم المجلس، بسعادة السيد بيتر بيرلي، الممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، لاضطلاعه بمهام رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وإنني على يقين من أنني أعبِّر عن مشاعر جميع أعضاء مجلس الأمن عندما أعرب عن بالغ التقدير لسعادة السفير بيرلي لما أبداه من مهارة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا (S/1998/1110)

الرئيس: أود أن أبلغ مجلس الأمن بأنني تلقيت رسالة من ممثلة أنغولا تطلب فيها دعوتها إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو تلك الممثلة للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لها حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة كوليو دا كروز (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، الوثيقة S/1998/1110. ومعروض أيضا على أعضاء المجلس الوثيقة S/1998/1135، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية.

أعطي الكلمة لممثلة أنغولا.

السيدة كويلهو دا كروز (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. واسمحوا لي أيضا أن أهنئ الرئيس الذي انتهت ولايته، السفير بيرلي، على العمل الممتاز الذي أنجز خلال فترة عمله.

وهذه هي السنة الرابعة منذ توقيع بروتوكول لوساكا، وما زال أمل السلام والمصالحة الوطنية في أنغولا حلما لم يتحقق. وقد شهدت عملية السلام انتكاسات خطيرة نتيجة لرفض السيد سافمبي الوفاء بالتزاماته وسعيه العنيد لحل مشاكل أنغولا السياسية حلا عسكريا. ورغم جميع القرارات العديدة التي اتخذها هذا المجلس، بما فيها القرارات التي تفرض جزاءات متعلقة بالسفر وجزاءات مالية وتجارية ضد الجناح الذي ينتهج السبيل العسكري في الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا)، ورغم الاستثمار الهائل الذي قام به المجتمع الدولي في شكل موارد بشرية ومالية، تظل الحالة في أنغولا غير مستقرة.

إن السبب في هذه الحالة الخطيرة واضح وذكره الأمين العام بجلاء في تقريره: جوناس سافمبي هو المسؤول الأول عن الحالة الراهنة. فقد تجاهل مرارا قرارات مجلس الأمن وهو يستهزئ بدور هذا الجهاز في عملية السلام. وفي الشهور الأخيرة قام اتحاد يونيتا، تحت قيادة سافمبي، بإعادة تسليح نفسه وشن هجمات عنيفة على المدنيين العاملين في مجال الإغاثة الدولية، وأفراد الأمم المتحدة، وسلطات الحكومة الأنغولية. وفي الشهر الماضي قامت قوات السيد سافمبي بقتل عمال أنغوليين وأجانب يعملون في مرفق صناعي للماس واختطفت آخرين.

ومؤخرا، أصبح سافمبي أكثر صفاقة في ازدرائه للأمم المتحدة. وفي انتهاك للقانون الدولي وبروتوكول لوساكا، قام الجناح الذي ينتهج السبيل العسكري ليونيتا بأخذ ١٥ عضوا من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا رهائن في بايلندو وأندولو، حيث رفض السماح لطائرات الأمم المتحدة بالهبوط وإجلاء هؤلاء الأشخاص. ونحن ندين بأشد لهجة هذه الأعمال غير الشرعية التي يرتكبها رجل يائس يرفض العمل داخل إطار اتفاقات السلام. ونحث المجلس على الانضمام إلينا في إدانة هذه الأعمال المارقة التي ترتكب ضد أفراد الأمم المتحدة. إن هذه الأعمال اليائسة تهدد سلامة وأمن المئات إن لم يكن الآلاف من الأفراد ويجب عدم التسامح فيها بأي شكل من الأشكال. وللحيلولة دون حدوث حالات مشابهة، توصي الحكومة الأنغولية بتجميع جميع باقي أفراد بعثة الأمم المتحدة في مناطق خاضعة لسلطة الحكومة.

إن الحالة الراهنة في أنغولا كان من الممكن تفاديها. فقد حذرت حكومتي هذا المجلس عدة مرات من المشاكل الخطيرة الملازمة لعملية تسريح جنود اتحاد يونيتا. وقد نبهنا المجلس والمجتمع الدولي مرات عديدة لارتكاب اتحاد يونيتا انتهاكات خطيرة مكنته من الإبقاء على قوة قتالية كبيرة ولعدم إبداء سافمبي أي دليل على التزامه الشخصي بعملية السلام. ودفعتنا تلك المخاوف إلى دعوة المجلس عدة مرات إلى زيادة الضغط على اتحاد يونيتا بغية إرغام قيادته على الوفاء بالتزاماتها. وللأسف، لم يستجب على النحو الكافي لهذه المناشدات، ونتيجة لذلك تمكن سافمبي من تطبيق استراتيجيته العسكرية التي نراها تنفذ الآن.

إن آخر أعمال اتحاد يونيتا يتطلب ردا بنفس القوة من المجتمع الدولي. وقد شهدنا مرارا وتكرارا أن اتحاد يونيتا لا يستجيب إلا للضغط. وأي تقدم أحرز في هذه العملية يمكن أن يعزى مباشرة إلى فرض جزاءات الأمم المتحدة. وبغية إرغام السيد سافمبي على الكف عن سلوكه الخصامي، لا بد من ممارسة ضغط إضافي عليه. ونحن نصر على أن تقوم الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بمضاعفة الجهود لإنفاذ الجزاءات القائمة ضد سافمبي وجيشه الخاص لمنعهم من الحصول على العتاد العسكري والموارد المالية لتشغيل آليتهم الحربية. وندعو مجلس الأمن إلى منع جميع خطوط اتصالات اتحاد يونيتا وحظر نقل جميع معدات الاتصال إليه. كذلك يجب تجميد أصول اتحاد يونيتا. كما يجب تنفيذ الجزاءات المتعلقة بالسفر على نحو أكثر فعالية.

إضافة إلى ذلك، وهو الأهم، لا يسعني إلا أن أؤكد مجددا قرار حكومتي بعدم القيام بأية اتصالات جديدة، على أي مستوى، مع سافمبي. وأي جهد يبذل لإشراك سافمبي ثانية سيأتي بنتائج عكسية وسيقوض الأهداف المعلنة لمجلس الأمن.

وفي حين أنه يتعين علينا أن نوضح أن مجلس الأمن والمجتمع الدولي لن يتسامحا مع موقف سافمبي ذي التوجه العسكري، يجب أيضا أن نبحث داخل اتحاد يونيتا عمن يرغبون في العمل من أجل السلام. إن سافمبي، بإصراره على استخدام القوة، قد اختار إخراج نفسه من عملية السلام، وقد تقدمت قيادة جديدة لاتحاد يونيتا لتحل محله. وترحب حكومتي بتلك القيادة الجديدة، لجنة تجديد يونيتا، وتدعو المجتمع الدولي ليفعل الشيء نفسه.

ولئن كانت الآمال تراودنا جميعا بأن تكون بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا قد فرغت منذ وقت طويل من مهمتها المتمثلة في رصد تنفيذ اتفاق السلام، من الواضح أن الأمر ليس على هذا النحو. وبالتالي، ستؤيد حكومتي توصية مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة لفترة ثلاثة أشهر. ونحن نتخذ هذا الموقف اقتناعا منا بأن انسحاب البعثة المتعجل ليس من مصلحة أحد.

ولكن يجب أن نشدد على أن بعثة الأمم المتحدة لا يمكنها البقاء في أنغولا إلى ما لا نهاية، مثلما أن عملية السلام لا يمكن أن تظل بدون أجل نهائي إلى الأبد.

وأود أن أؤكد للمجلس أن أنغولا تظل ملتزمة بالتنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا. وسنظل نواصل الحوار الجاد مع الذين يرغبون بصدق في السلام والمصالحة الوطنية. ونحن نؤمن بشدة بأن الحكومة بإمكانها ولا بد لها، في المستقبل القريب، وهي تعمل مع "لجنة تجديد يونيتا" والأمم المتحدة، أن تختتم رسميا ونهائيا تطبيق بروتوكول لوساكا. وحينئذ، سنتوقع من مجلس الأمن أن يصدر نصا يقر باختتام بروتوكول لوساكا ويصادق على سحب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا.

لقد انتظرت حكومتي بما فيه الكفاية أن يختار سافمبي درب السلام. وأنغولا تواجه تحديات اقتصادية وسياسية خطيرة لا يمكن إرجاؤها بعد الآن بسبب نزوات رجل واحد. ويجب أن نغلق هذا الفصل من تاريخ أنغولا. فنحن، والمجتمع الدولي، لا يمكننا أن نسمح لسافمبي بأن يحتفظ بدولة كاملة رهينة، ويجب ألا نسمح له بذلك.

ختاما، نود أن نحث المجتمع الدولي لمواصلة مساعدته المقدمة إلى الأنغوليين الذين تضرروا الضرر الأكبر من نتائج هجمات اتحاد يونيتا العسكرية، وأن يزيد تلك المساعدة إن أمكن.

إن القرار المزمع اتخاذه اليوم يحظى بتأييد حكومتي. ويحدونا الأمل في أن يسهم هذا القرار في إرساء السلام والاستقرار سريعا في أنغولا.

الرئيس: أشكر ممثلة أنغولا على العبارات الرقيقة التي وجهتها إليّ.

أفهم أن المجلس مستعد الآن للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار (S/1998/1135) للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي:

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس: حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٢١٣ (١٩٩٨).

لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون في قائمتي. وبذا يكون المجلس قد أنهى هذه المرحلة من النظر في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠
